

وُشْر

أخبـار مصر



ضياء رشوان: لا يوجد شيء اسمه انتخابات رئاسية مبكرة في الدستور المصري (سياسية . جريدة الشروق)

وأوضح رشوان المنسق العام للحوار الوطني، خلال مداخلة هاتفية مع برنامج "الحكاية" الذي يقدمه الإعلامي عمرو أديب، عبر شاشة "mbc مصر"، مساء الأحد أن المادة 141 تنص على أن مدة الرئيس عبدالفتاح السيسي تنتهي في يوم انتهاء مدة ست سنوات، من تاريخ إعلان فوزه بالانتخابات 2018، وكان ذلك في 2 أبريل.

وأشار إلى أن إجراءات انتخابات الرئاسة تبدأ قبل انتهاء مدة الرئاسة بـ120 يوما بالضبط، موضحا أن الدعوة للانتخابات ممكنة في أي وقت لكن بحد أقصى 2 ديسمبر.

وشدد على أن الجهة المسؤولة عن الدعوة للانتخابات هي الهيئة الوطنية للانتخابات، وليس الرئاسة أو الحكومة.

النائب محمد الفيومي: فرض الضرائب قد يكون حلا لمواجهة ارتفاع أسعار السلع (مجتمع . جريدة الشروق)

وأضاف خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «صالة التحرير» الذي تقدمه الإعلامية عزة مصطفى، عبر شاشة «صدى البلد»، مساء الأحد، أن وزير المالية يُمكنه فرض ضرائب على التجار وشركات الأغذية في مواجهة ارتفاعات الأسعار.

وانتقد الفيومي جهاز منع الممارسات الاحتكارية وحرية المنافسة، قائلا: «اللعب في السوق سيكون من خلال ممارسات احتكارية لكن نايم مش شغال».

وأوضح أن القانون المنظم لعمل الجهاز يحوي عقوبات مُشددة تصل إلى غرامات تصل إلى ملايين الجنيهات، بما يساهم في ضبط الأسواق.

وشدد على أن التدخل الحكومي في مواجهة ارتفاع الأسعار يجب أن يكون رشيدا وفي إطار الأدوات المتاحة، مؤكدا ضرورة تفعيل الأجهزة المعنية بهذا الملف، وخص منها جهاز مكافحة الغش.

وكان وزير المالية الفرنسي برونو لو مير، قد صرح قبل أيام، بأن كبرى شركات الأغذية في فرنسا، تعهدت بخفض أسعار مئات المنتجات، اعتبارا من الشهر المقبل، وهدد بفرض عقوبات مالية إذا حثت بوعدها.

الحوار الوطني.. ضياء رشوان: الإرادة لتحسين الوضع السياسي موجودة.. ولسنا إزاء ثورة

(سياسية . جريدة الشروق)

جاء ذلك خلال جلسة تداول المعلومات بالحوار الوطني اليوم ردا على تساؤل الناشط السياسي عمرو إمام بشأن مدى وجود إرادة سياسية لتحسين الوضع الحالي. وتابع "بدأنا قبل سنة لنوجد حالة تواصل بين ناس بتقبض على ناس وناس بتشتت ناس وكل اللي قاعد في القاعة يدرك هذا"، واستطرد "لا أدافع عن تباطوء، وإنما عملية نحن إزاءها".

ودافع رشوان عن ضرورة إنجاز قانون تداول المعلومات، وقال "اعمل قانون حطه على الرف بس اعمله والا عايز تخلص كله مرة واحدة والا فلا؟ في الاصلاح مافيش هذا الكلام، قطعاً ستجد مقاومة".

وأوضح أن الحكومة ليست الطرف الوحيد في تداول المعلومات، وقال "المجتمع المصري فيه جزء من ثقافته لو قلت لك انت في جيبك كام دلوقتي؟" ورد إمام 400 جنيه واستكمل رشوان ضاحكا "400 لو اكثر من كده ما كنتش قلت".

وقال رشوان: "الممارسات التي تتكلموا عليها لن تتغير غدا، الإرادة السياسية شايفة على الهواء"، وبشأن تعريف الأمن القومي لفت إلى التعريف المنصوص عليه في القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢١ موضحاً أن نص المادة ٨٠ أ تضمن تعريف "عسكري تماما ليس فيه من شئ سياسي".

وكان الناشط السياسي والمحامي عمرو إمام قال "أنا انحبست ١١٠٤ يوم انفرادي بتهمة نشر أخبار كاذبة هل ده تبع اللي احنا فيه دلوقتي؟".

وأضاف "الدولة قالت في مشكلة تعالوا نشوف إيه المشكلة، احنا كده ما بنحلش المشكلة". وتساءل عن مدى وجود إرادة سياسية، وقال "لو مافيش لو عملنا ١٠٠٠ قانون مش هتتغير حاجة".

وقال إمام "مين عنده إرادة لتطبيق قانون تداول المعلومات؟ إحنا في أزمة". وأضاف "أنا عايز إرادة حقيقية من الدولة توجد قوانين وتطبقها لها علاقة بتعزيز حقوق الإنسان في مصر"، متابعا: "الرئيس دعا لحوار وطني لحل اللازمة، إحنا هنا بنلف حوالها مش بنحل الأزمة".

واختتم "حتى ينجح جزء من مخرجات الحوار الوطني يجب الإفراج عن كل سجناء الرأي دومة وعلاء عبد الفتاح وباقر وغيرهم، ورفع الحجب عن كل المواقع، الفكرة مش في قوانين لكن إرادة سياسية حقيقية".

للمرة الأولى في تاريخه.. "السيتي" يتوج بدوري أبطال أوروبا

(رياضة . العربي الجديد)

توج فريق مانشستر سيتي الإنكليزي، بدوري أبطال أوروبا، بعد فوزه في مباراة النهائي على إنتر ميلانو الإيطالي، بنتيجة 0-1، في اللقاء الذي احتضنه ملعب "أتاتورك الأولمبي" بمدينة إسطنبول التركية، وسط حضور جماهيري كبير وأجواء مثالية.

وحصد سيتي اللقب الأول في هذه المسابقة في سجله، بعد أن خاض نهائي 2021 وخسر أمام مواطنه تشلسي

1.0، ليكون موسم 2023.2022 مميزاً بالنسبة إليه بعد أن توج بثلاثة ألقاب، حيث سبق له التتوج بالدوري الإنكليزي، وكذلك كأس الاتحاد، ليحصد المدرب الإسباني بيب غوارديولا ثلاثية تاريخية.

مجلس النواب يناقش تقارير مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمي بموازنة ٢٣ / ٢٤

(اقتصاد . اليوم السابع)

يناقش مجلس النواب خلال جلسته العامة اليوم الأحد، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، التقرير العام للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي 23/24.

وكشفت اللجنة في تقريرها عن تخصيص الحكومة مخصصات أعلى من النسب الدستورية المطلوبة لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي بالموازنة حيث بلغت قيمة الاعتمادات التي خصصتها للقطاعات الأربعة نحو 1088389 مليون جنيه بنسبة 10% من الناتج المحلي الذي يبلغ 9806 ملايين جنيه.

وجاءت هذه الزيادة نتيجة لزيادة قيمة الاعتمادات المقدر والمخصصة للقطاعات الأربعة كل على حدة مقارنة بالقيمة المطلوبة لها وفق أحكام الدستور، حيث بلغت قيمة الزيادة المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة نحو 119 مليون جنيه وفي التعليم الجامعي 3396 مليون جنيه وفي الصحة 102751 مليون جنيه في البحث العلمي 1493 مليون جنيه.

وأشار التقرير، إلى أن أعلى معدل زيادة بين الاعتمادات المطلوبة والاعتمادات المقدر تخصيصها للقطاعات كانت من نصيب قطاع الصحة بنسبة 10.48%، لافتاً إلى أن ماتم تخصيصه لقطاع التعليم بلغ نحو 392371 مليون جنيه في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور تبلغ 392252 مليون جنيه، وبلغ المخصص بالموازنة للتعليم الجامعي 199522 مليون جنيه، في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور 196126 مليوناً، وبلغ ما تم تخصيصه للصحة نحو 396940 مليون جنيه، في حين ان المخصصات المطلوبة وفقاً للدستور تبلغ 294189 مليون جنيه.

وذكر التقرير ان المشرع الدستوري في دستور 2014 المعدل ألزم الدولة بتخصيص نسب محددة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الحكومي على قطاعات: الصحة، والتعليم، والتعليم الجامعي، البحث العلمي، فجاءت موادها أرقام: (18 الفقرة الثانية)، (19 الفقرة الثالثة)، (21 الفقرة الثانية)، (23 الفقرة الأولى)، محددة لهذه النسب بألا تقل عن 3% من الناتج القومي للصحة و4% للتعليم و2% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الجامعي و1% من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي كما ألزم بتصاعد هذه النسب تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وحدد الميعاد الزمني لبدء الالتزام الكامل بهذه النسب، حيث قضى في مادته (٣٣٨) بأن يكون هذا الالتزام اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

واوضحت اللجنة في تقريرها إن مفهوم الإنفاق الحكومي الوارد بالدستور يعني المبالغ التي تنفقها جهات

الحكومة العامة وفق التعريف الدولي الوارد في دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي، والتي تشمل ما تنفقه الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة، سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أي مراكز علمية وبحثية حكومية، بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام والبنوك الحكومية، باعتبار أن كل ذلك يدخل في مفهوم الإنفاق الحكومي العام.
